

# الأداء الاقتصادي لسياسة الدين العام الخارجى فى السودان

فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠

الدكتور مسعد السيد أبو العينين (\*)

مقدمة :-

ليس بخفى ، أن السياسة الاقتصادية فى السودان خلال الفترة موضع الدراسة ، قد اتسمت بتعاظم الاعتماد على التمويل الخارجى كسياسة لسد فجوة الموارد المحلية والتجارة الخارجية .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أنه مع تعاظم الاهتمام بقضايا تمويل التنمية فى الدول النامية بصفة عامة وفى السودان بصفة خاصة ، وماجرته من زيادة واضحة فى حجم الدين العام الخارجى المستحق على السودان تآتى أهمية دراسة الأداء الاقتصادى لسياسة الدين العام الخارجى فى السودان .

وواقع الأمر ، أن الاقتصاد السودانى قد شهد تحولاً اشتراكياً فى أعقاب ثورة مايو عام ١٩٦٩ م ، والتي استهلّت بقانون تأميم البنوك التجارية فى مايو عام ١٩٧٠ .

ثم انتقل الاقتصاد السودانى إلى مسمى بسياسة « الانفتاح الاقتصادى » ، ابتداء من عام ١٩٧٥ م ، والتي استهلّت ببيان وزير المالية والاقتصاد الوطنى فى ٢٤/٩/١٩٧٤ م .

لذلك كان من المنطقى أن يتحدد الإطار الزمنى للدراسة بالفترة من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٩٠ م ، وهى الفترة التى شهدت انتقال الاقتصاد السودانى من التحول الاشتراكى إلى ما عرف بسياسة « الإنفتاح الاقتصادى » . حتى نتمكن من متابعة تأثير الأداء الاقتصادى لسياسة الدين العام الخارجى فى السودان بهاتين التجريبتين .

(\*) كلية التجارة - جامعة القاهرة - فرع الخرطوم .

( مجلة البحوث والدراسات العربية، ج.٢٠، ١٩٩٢، ص ١٧١ - ٢١٦ )

هذا ، ومن المعلوم ، أنه يقصد بسياسة الدين العام ، الإجراءات والقرارات التي تؤثر في حجم وتوزيع وخدمة الدين العام ، متضمنة في ذلك قرارات السياسة المالية التي تؤثر في حجم الدين ، وفي أجال استحقاقه ، أو في هيكل أسعار الفائدة .

وتتمثل مشكلة هذه الدراسة ، في معالجة مفهوم سياسة الدين العام في إطارها النظري ، وفي دراسة فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية وضرورة التمويل الخارجي ، ثم دراسة مبررات التمويل الخارجي في السودان ، فدراسة تطور الدين العام الخارجي في السودان ، وتشويه هيكل الدين العام الخارجي في السودان ، ثم دراسة تعقد شروط الاقتراض الخارجي في السودان ، والدين العام الخارجي والتنمية الاقتصادية في السودان ، وإعادة جدولة الدين العام الخارجي في السودان ، خلال الفترة من عام ١٩٧٠ م إلى عام ١٩٩٠ م .

وتتمثل مشكلة هذه الدراسة أيضاً في الوقوف على مدى تأثير الأداء الاقتصادي لسياسة الدين العام الخارجي في السودان ، بانتقال الاقتصاد السوداني من التحول الاشتراكي ( خلال الفترة من عام ١٩٧٠ م إلى عام ١٩٧٤ م ) ، إلى ما عرف بسياسة « الانفتاح الاقتصادي » ( ابتداء من عام ١٩٧٥ م ) .

ماهي السياسات الملائمة لسياسة الدين العام الخارجي في حالة الاقتصاد السوداني؟

## المبحث الأول مفهوم سياسة الدين العام

يتكون الدين العام ، من الأموال التي تقوم الحكومة باقتراضها من الجهاز المصرفي ، ومن الجمهور والمؤسسات المالية غير المصرفية ، لتمويل عجز الميزانية العامة ، ولسد فجوة الموارد المحلية ( زيادة معدل الاستثمار عن معدل الادخار المحلي ) ، أو لسد فجوة التجارة الخارجية ( زيادة الواردات عن الصادرات ) ، ودعم القيمة الخارجية للعملة ومواجهة الأزمات النقدية .

والدين العام هو عبارة عن تعهد من الحكومة برد قيمة الأصل للمالكين له في تاريخ الاستحقاق ، مع دفع الفائدة المستحقة سنوياً على الدين .

والدين العام في فترة زمنية معينة ، يتمثل في الديون المصدرة في الفترات السابقة ، مطروحاً منها ماتم استهلاكه من ديون في تلك الفترات .

ويكون الدين العام داخلياً ، لو تم الاكتتاب فيه بواسطة أفراد أو مؤسسات داخل حدود الدولة المصدرة للقرض ، ويكون خارجياً لو تم الاكتتاب فيه بواسطة أفراد أو مؤسسات خارج حدود الدولة<sup>(١)</sup> .

وتمتع الدولة بالنسبة للقروض الداخلية بحرية كبيرة ، إذ أنها تضع شروط القروض المختلفة ، وتبين المزايا الممنوحة للمقترضين ، وتحدد أجل القرض وكيفية السداد ، وكذلك فإن طاقة الدولة على الاقتراض الداخلي أكبر بكثير من طاقتها على الاقتراض من الخارج ، إذ أنها لا تستطيع أن تملئ شروطها على دولة أخرى أو على المدخرين خارج حدود إقليمها ، ولكن تعمل على إغرائهم بالمزايا العديدة ، أما في الداخل فتعمل الدولة على

---

(١) D. PIERRE, "Describing External Debt Situation", Staff papers, Vol. 22 (I.M.F.: March 1975), pp. 10-12.

نجاح قروضها باستغلالها لكافة الاعتبارات السياسية والاجتماعية ، فتثير في المواطنين روح الوطنية والواجب القومي لتدفعهم إلى الاكتتاب ، كذلك فإنها تطرح قروضها بعد دراستها للوضع الاقتصادي السائد ، ومعرفة العوامل المهيئة لإنجاح القروض .

ويختلف الدين الداخلي عن الدين الخارجي ، عند الوفاء بالقرض وسداد فوائده ، فخدمة الدين الداخلي لا تنقص من ثروة الدولة ، حيث يحصل على مدفوعات الفائدة وقيمة الأصل ، مواطنو الدولة الحائزون للسندات ، وبالتالي تزيد ثروتهم على حساب ثروة دافعي الضرائب ، مع بقاء الثروة القومية دون تغيير . أما في ظل الدين الخارجي ، فيحصل على تلك المدفوعات مواطنون أجانب من خارج الدولة ، مما يؤدي إلى انتقال الثروة القومية نظراً لتسرب الأرصدة إلى خارج الدولة . وبالتالي فإن الدين العام الخارجي أكثر عبئاً من الدين العام الداخلي ، إلا إذا أدى الدين العام الخارجي إلى زيادة الناتج المحلي للدولة ، وزيادة رصيدها من العملات الأجنبية بما يسمح بخدمة الدين الخارجي دون أي ضغوط تثقل كاهل الدولة المقترضة .

وهناك مشكلات كثيرة يثيرها الاقتراض الخارجي ولا تظهر في حالة الاقتراض الداخلي ، منها صعوبة القدرة على الحصول على القروض الخارجية ، وخطر تراكم الالتزامات الخارجية ، مما يجعل مدفوعات الأصل والفائدة مستحيلة وما يترتب على ذلك من مشكلات دولية ، ومشكلات متعلقة بميزان المدفوعات وتغيرات سعر الصرف ، كما قد يسهل الاقتراض الخارجي من السيطرة والتحكم الأجنبي من جانب الدولة الدائنة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الدين العام ، تنصرف إلى الإجراءات والقرارات التي تؤثر في حجم وتوزيع وخدمة الدين العام ، متضمنة في ذلك قرارات السياسة المالية التي تؤثر في حجم الدين ، وعمليات السوق المفتوحة التي تؤثر في هيكل آجال الاستحقاق ، أو في هيكل أسعار الفائدة<sup>(١)</sup> .

- D. pierre, *staff papers*, Op. Cit., p. 15.

(١)

- W. Bernard, "Saving and Dependence with Externally Financed Growth" , *Review of Economics and Statistics*, Vol. 61 (February 1979), p. 33-37.

## المبحث الثاني

### فجوة الموارد المحلية ، وفجوة التجارة الخارجية

#### وضرورة التمويل الخارجى

مع تعاظم الاهتمام بقضايا تمويل التنمية بالدول النامية ، وماجرته من زيادة واضحة فى الديون الخارجية المستحقة عليها ، ظهرت فى ساحة الفكر الاقتصادى بعض النماذج التى حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية ومشكلة العجز فى الموازين التجارية فى هذه الدول من ناحية ، وبين حاجتها للتمويل الخارجى من ناحية أخرى ، وأهم هذه النماذج مايلى :

النموذج الأول : نموذج الفجوتين<sup>(١)</sup> :

واقع الأمر ، أن نموذج الفجوتين هو أبسط هذه النماذج ، وأكثرها دلالة فى بيان العلاقة بين مشكلة نقص الموارد المحلية ومشكلة العجز الحادث فى الميزان التجارى للدول النامية ، وبين حاجة هذه الدول للتمويل الخارجى .

ونقطة البدء فى هذا النموذج تعتمد على حقيقة تعريفية مؤداها ، أن مايتحقق من استثمارات داخل الاقتصاد القومى ، زيادة عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية ، لابد أن يقابله تدفق مساو من رؤوس الأموال الأجنبية ، سواء فى صورة قروض أم استثمارات مباشرة .

ويتفاوت حجم هذه الفجوة بين الدول النامية تبعاً لتفاوت الظروف السائدة فيها ، ( مثل درجة التنمية الاقتصادية ، وحجم الناتج المحلى ، وعدد السكان ، والميل للإدخار .... إلخ ) كما أن حجم هذه الفجوة يتأثر بمدى حجم الأهداف الاستثمارية التى قررها المجتمع للوصول إلى معدل معين للتنمية .

ومن المقرر طبقاً لقواعد المحاسبة القومية أن فجوة الموارد المحلية ( الاستثمار

- Tow Gaps Model.

(١)

المحلى - الادخار المحلى ) ، لابد أن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية ( الواردات - الصادرات ) ، وذلك بالنسبة لآى فترة ماضية .

وتتحقق هذه المساواة الحسابية بحكم المعادلات التعريفية لجانبى الدخل ( تطابق جانبى الدخل من زاويتى الإنفاق والإنتاج ) ، ومن المعلوم أن مضمون هذه المساواة يتحقق من خلال أن مايتاح للاقتصاد من سلع وخدمات خلال فترة معينة ( مصدرها الناتج المحلى أو الواردات الأجنبية ) إنما يخصص للاستخدام فى الاستهلاك بشقيه العام والخاص ، والاستثمار ، والصادرات .

أى أن :

$$(١) \quad Y + M = C + I + X.$$

$$(٢) \quad Y = C + S$$

حيث إن :-

$$Y = \text{الناتج المحلى الإجمالى} .$$

$$C = \text{الاستهلاك الإجمالى} .$$

$$I = \text{الاستثمار الإجمالى} .$$

$$X = \text{الصادرات} .$$

$$M = \text{الواردات} .$$

$$S = \text{المخزرات محلية} .$$

وبإعادة ترتيب حدود المعادلة ( ١ ) ، وبالتعويض عن Y بقيمتها من المعادلة ( ٢ ) :

$$C + S + M = C + I + X.$$

$$^{(٣)}M - X = I - S.$$

هذا ، وليس بخاف أن زيادة الواردات عن الصادرات ، إنما تظهر فى صورة عجز فى ميزان المدفوعات للدولة ، وأن هذا العجز ، لابد أن يمول عن طريق تدفق صاف لرأس المال الأجنبى .

أى أن : -

$$I - S = M - X = F. \quad (1)$$

حيث تشير ( M - X ) إلى فجوة التجارة الخارجية ، بينما تشير ( I - S ) إلى فجوة الموارد المحلية .

والمعادلة السابقة تعنى بكل بساطة . أن الاستثمارات التى ينفذها الاقتصاد القومى خلال فترة معينة ماضية ، بشكل يزيد عما أمكن تدبيره من المدخرات المحلية ، لابد أن تتم عن طريق حدوث زيادة فى الواردات ، تمويل عن طريق انسياب صاف لرأس المال الأجنبى ، إلى الاقتصاد القومى خلال نفس الفترة .

وهذا هو المعنى المقصود من قولنا إن فجوة التجارة المحلية ، لابد أن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية ، وذلك فى أى فترة ماضية ، وذلك بحكم المساواة التعريفية . كما أنه من المنطقى أن تنعكس فجوة الموارد المحلية على فجوة التجارة الخارجية ، بمعنى أن تمويل فجوة الموارد المحلية الناتجة من استهداف معدل معين للتنمية ، يجب أن تغطى بتدفق مساو من رأس المال الأجنبى (F) ، وهو ما يتم بتغطية العجز فى ميزان المعاملات الجارية<sup>(1)</sup> .

وإذا كان التساوى بين الفجوتين أمراً حتمياً بالنسبة لأية فترة ماضية إلا أنه ليس كذلك بالنسبة لأية فترة مقبلة ، حيث يكون التساوى بين الفجوتين مستقبلاً شرطاً للتوازن بين الناتج والإنتاج ( أى تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى ) ، وهو ما يتحدد به مستوى الطلب الفعال .

ولتوضيح كيفية حدوث هذا التعادل بين الطلب الكلى والعرض الكلى من خلال مقارنة فجوة الموارد المحلية ، بفجوة التجارة الخارجية ، فإننا نفترض أنه عند تحديد معدل معين للتنمية كانت :

$$M - X > I - S.$$

(1) - B. S. Strout, "Foreign Assistance and Economic Development", *American Economic Review*, Vol. 3 (No. 4, July 1976), pp. 110-118.

- J. Adler, "A Conceptual Approach to the Analysis of External Debt of the Developing Countries", *World Bank Staff Working paper* (No. 421, Washington: October 1980), pp. 23-27.

فمن الضروري لكي يمكن المحافظة على معدل التنمية المستهدف ، لا بد وأن يكون صافى تدفق رأس المال الأجنبي كافياً لتغطية الفجوة الأكبر ، وهي فجوة التجارة الخارجية ، وفي مثل هذه الحالة يكون الاقتصاد فى حالة من نقص الطلب الفعال ، وتكون فجوة التجارة هي الفجوة المسيطرة ، ولا بد من أن تتسع الفجوة الأصغر حجماً ( فجوة الموارد المحلية ) للتساوى مع الفجوة الأكبر ، ويتحقق ذلك من خلال تدخل الحكومة لتشجيع الاستهلاك أو اتباع أساليب تؤدي إلى نقص المدخرات .

ومن ذلك يتضح أنه لكي يمكن المحافظة على معدل التنمية المستهدف ، تطلب حدوث تدفق صافى لرأس المال الأجنبي ، وأن التعادل بين الفجوتين تم فى هذه الحالة بفعل قوى العرض والطلب .

أما إذا افترضنا أن : -

$$I - S > M - X.$$

فمعنى ذلك ، أن فجوة الموارد المحلية هي الفجوة الأكبر ، وهي بالتالى الفجوة المسيطرة ، وبذلك يكون الاقتصاد القومى أمام حالة من زيادة الطلب الفعال ، ولكى يمكن المحافظة على معدل التنمية المستهدف ، فلا بد من وجود تدفق صافى لرأس المال الأجنبي يكفى لتغطية حجم فجوة الموارد المحلية ، ويتحقق ذلك من خلال اتساع فجوة التجارة الخارجية ، لكى تتساوى مع فجوة الموارد المحلية ، ويتحقق ذلك إما من خلال الحد من الصادرات أو زيادة الواردات الاستهلاكية ( لأنه يترتب على زيادة الواردات الاستثمارية أن تتسع فجوة الموارد المحلية بسبب زيادة الاستثمارات مما يعقد الموقف ، حيث لا تستطيع الدولة الحصول دائماً على قدر متزايد من تدفق رأس المال الأجنبي )<sup>(١)</sup>.

والنتيجة ، التى يمكن أن ينتهى إليها التحليل السابق ، تشير إلى أنه إذا أراد الاقتصاد القومى تحقيق معدل معين من التنمية لأى فترة مقبلة ، فإنه فى ظل نموذج الفجوتين ، يتطلب الأمر حدوث تدفق صافى لرأس المال الأجنبي ( سواء فى صورة قروض أجنبية أم استثمارات أجنبية مباشرة ) بالقدر الذى يغطى الفجوة الأكبر حجماً باعتبارها الفجوة المسيطرة .

وننتقل الآن ، إلى كيفية تقدير كل من الفجوتين فى فترة مقبلة :

- B.S. Strout, American Economic Review, Op. Cit., pp. 127-134.

(١)



أولاً : تقدير فجوة الموارد المحلية في فترة مقبلة « صيغة روزنشتين رودان » :

حاول روزنشتين رودان ، قياس هذه الفجوة ، في عدد من الدول النامية خلال فترة خمس سنوات مقبلة من خلال النموذج الآتي :

$$F = (K R - b) 4 Y + 5 Y_0 (b - \frac{S_0}{Y_0})^{(1)}$$

$S_0$  = معدل الادخار المتوسط في بداية الفترة .

$b$  = معدل الادخار الحدي .

$R$  = معدل التنمية المستهدف .

$K$  = معامل رأس المال / الدخل .

$Y_0$  = مستوى الدخل في بداية الفترة .

$F$  = فجوة الموارد المحلية التي يجب أن تغطي بانسياب رأس المال الأجنبي .

ويلاحظ من هذه الصيغة أن فجوة الموارد التي يجب أن تغطي بانسياب رأس المال الأجنبي ( $F$ ) ، حتى يتمكن الاقتصاد القومي من تحقيق معدل التنمية المستهدف ، تتأثر تأثراً شديداً بمستوى الدخل في بداية الفترة ( $Y_0$ ) ، وحجم معامل رأس المال ( $K$ ) ، وبمعدل الادخار المتوسط في بداية الفترة ( $S_0$ ) .

أما تأثير معدل الادخار الحدي ( $b$ ) على حجم الانسياب المطلوب من رأس المال ، فإن روزنشتين رودان ، يرى أن هذا التأثير سوف يكون ضئيلاً في الأجل المتوسط الذي تشير إليه المعادلة ( 5 سنوات ) ، غير أن هذا التأثير سوف يكون كبيراً في الأجل الطويل .

إلا أن أهم ما يعيب هذا النموذج ، هو أنه لا يأخذ في الاعتبار الالتزامات الأجنبية الناشئة عن التدفقات الخارجية في فترات سابقة .

ثانياً : تقدير فجوة التجارة الخارجية في فترة مقبلة :

١ - من المعلوم ، أنه يمكن تقدير قيمة الواردات في فترة مقبلة ، وذلك من خلال المعادلة الآتية :-

(١) - Rosenshtien, Rodan, International Aid For Underdeveloped Countries ( U.S.A.: Oxford University Press, 1969) , p. 553.

$$M_t = M_0 + \bar{m} (Y_t - Y_0)$$

حيث أن :

$$M_t = \text{الواردات في السنة } t .$$

$$M_0 = \text{الواردات في بداية الفترة .}$$

$$\bar{m} = \text{الميل الحدي للاستيراد .}$$

$$Y_t = \text{الدخل القومي في السنة } t .$$

$$Y_0 = \text{الدخل القومي في بداية الفترة .}$$

ومن الواضح أن فكرة هذه المعادلة ، تبنى على العلاقة القائمة بين الواردات ومستوى الزيادة في الدخل القومي ، وذلك انطلاقاً من حقيقة أن الطلب على الواردات هو دالة في عملية التنمية الاقتصادية ، والتي تنعكس على الزيادة في الدخل القومي .

٢ - من المتصور أن صادرات الدول النامية ، بصفة عامة ، تتميز بأنها تتوقف أساساً على مستوى الطلب العالمي عليها ، والذي هو ذو طبيعة دورية ، حيث يتوقف على اتجاهات الدورة الاقتصادية في الدول الرأسمالية التي تستوعب أكثر من ٧٠٪ من صادرات الدول النامية ، كما أن هذه الصادرات يتجه الطلب عليها إلى التراخي عبر الزمن ، بسبب التقدم الفنى والتكنولوجى في الدول المتقدمة ، وأخيراً فإن عرض هذه الصادرات يتسم بالجمود ، بسبب جمود الجهاز الإنتاجى بالدول النامية<sup>(١)</sup> .

هذا ، وبالنسبة لتقدير الحصيلة المتوقعة من الصادرات خلال فترة قادمة ، فإننا نجد أن المعادلة التالية لتقدير حصيلة الصادرات المتوقعة ، هي دالة أسية تعتمد على معدل نمو الصادرات ، والذي يجب توخى الدقة الكاملة في تقديره أو حسابه ، لأن المغالاة في تقديره ستؤدى إلى انحراف شديد في تقدير الحصيلة المتوقعة للصادرات .

$$X_t = X_0 (I + R)^t$$

(١) محمد زكى شافعى ، مشاكل البلاد المنتجة للمواد الأولية ( القاهرة : معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٤ ) ، ص ٢٥ .

حيث أن :

- .  $X_t$  = الصادرات في السنة  $t$  .
- .  $X_0$  = الصادرات في بداية الفترة .
- .  $R$  = معدل نمو الصادرات المتوقع .
- .  $t$  = عدد سنوات الفترة .

٢ - ولقياس فجوة ( الواردات - الصادرات ) ، فإن ذلك يكون من خلال الصيغة الرياضية الآتية :

$$F = [ M_0 + \bar{m} ( Y_1 - Y_0 ) ] - [ X_0 ( I + R )^n ]^{(1)}$$

النموذج الثاني : نموذج بوزة المديونية الخارجية لخبراء البنك الدولي :

وتتحصل المعادلة الأساسية في هذا النموذج في قياس صافي التدفقات الخارجية الرأسمالية في نهاية فترة معينة كما يلي :

$$F_n = Y_0 [ (KR - b) (I+R)^n - (S^a_0 - b) ] .$$

وتشير الرموز الواردة في هذا النموذج ، إلى نفس المفاهيم السابق الإشارة إليها في صيغة روزنشتين رودان ، أما  $S^a_0$  فتشير إلى معدل الادخار المتوسط في سنة البداية  $(Y_0)$  .

ولقد أمكن اشتقاق الصيغة الرياضية أعلاه لـ  $F$  باستخدام فجوة الموارد المحلية كما يلي :

تتحصل معادلة الاستثمار في هذه الصيغة كما يلي : معادلات العربية

$$I_n = KR . Y_0 [ (I + R)^n ] \quad (١)$$

أما معادلة الادخار فهي كما يلي :

$$S_n = Y_0 [ S^a_0 + b (I + R)^n - b ] . \quad (٢)$$

---

D Pierre. Staff papers, Op. cit., pp. 25-29.

(١)

وحيث أن فجوة الموارد هي :

$$F_n = I_n - S_n. \quad (٣)$$

وبالتعويض من (١) ، (٢) ، في (٣) .

$$F_n = KR \cdot Y_0 (I + R)^n - Y_0 [ s_0^a + b (I + R)^n - b ]$$

$$F_n = Y_0 [ KR (I + R)^n - s_0^a - b (I + R)^n + b ]$$

$$F_n = Y_0 [ (KR - b) (I + R)^n - s_0^a - b ]^{(1)}.$$



(1) D. Pierre, *Staff papers, Op. Cit.*, pp. 33- 37.

## المبحث الثالث

### مبررات التمويل الخارجي في السودان

إن التصدى لأزمة الديون الخارجية في السودان باعتبارها إحدى الدول النامية ، يجب أن يركز على المحورين الآتيين :

**المحور الأول :** مسئولية المجتمع الدولي بصفة عامة ، والدول الرأسمالية بصفة خاصة .

**المحور الثاني :** مسئولية السودان باعتبارها إحدى الدول النامية .

**المحور الأول :**

لا يمكن فهم تطور أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بصفة عامة ، وفي السودان بصفة خاصة ، إلا ضمن السياق التاريخي الذي وقعت فيه ، وبتركيز النظر على وقوع الدول النامية فريسة لعلاقات الاستغلال السائدة في سوق الاقتراض العالمي الرأسمالي ، ولعلاقات التبعية الاقتصادية ، والنمو اللامتكافئ للعلاقات الاقتصادية الدولية ، ولما سمي بسياسة « الانفتاح الاقتصادي » .

ومن خلال الأزمات التي مر بها الاقتصاد الرأسمالي وأهمها أزمة التضخم الركودي التي تمسك بخناقها الآن ، ومن خلال التطور الذي طرأ على حركة تصدير رأس المال من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية ، واستنزاف الدول الرأسمالية لجزء مهم من الفائض الاقتصادي للدول النامية وذلك على النحو التالي :

١ - مرحلة رأسمالية المنافسة :

خلال الفترة من عام ١٧٨٠ م إلى عام ١٨٨٠ م ، كانت العلاقة بين الدول الرأسمالية والدول النامية ، تأخذ شكل المبادلات السلعية ، حيث كانت الدول النامية تصدر للدول الرأسمالية المواد الأولية لتستورد في مقابلها السلع المصنعة ، ولقد تمكنت الدول الرأسمالية من استنزاف جزء من الفائض الاقتصادي للدول النامية ، من خلال علاقات التبادل اللامتكافئ بينها وبين الدول النامية ، وخلال هذه الفترة لم تكن موازين مدفوعات الدول النامية تعاني من وجود اختلالات هيكلية بفعل آليات قاعدة الذهب .

## ٢ - مرحلة الاحتكار التنافسي :

خلال الفترة من عام ١٨٨٠ م إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية راح تصدير رأس المال من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية ، يأخذ شكل الاستثمار الخاص الذي اتجه إلى إنتاج المواد الخام ، وشكل قروض للدول النامية لتمويل مشروعات استثمارات البنية الأساسية .

ولقد تم تصدير رأس المال خلال هذه المرحلة بهدف التخلص من الفوائض المالية التي كان يعجز بها الجهاز المصرفي في الدول الرأسمالية ، وسعيًا وراء فرص الربح المرتفعة . كما أن ثقل أعباء خدمة الديون الخارجية لم يكن يثير آنذاك مشكلات يعتد بها في موازين مدفوعات الدول النامية .

## ٣ - مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية :

فرضت تناقضات نمط الإنتاج الرأسمالي ، والأزمات الاقتصادية التي مر بها النظام الرأسمالي ، وظهور الفكر الكينزي ، ضرورة تدخل الدولة في طريقة خلق واستيعاب الفائض الاقتصادي ، من خلال المزج والتحالف بين الاحتكارات وجهاز الدولة .

ولذلك طرأت أشكال جديدة على حركة تصدير رؤوس الأموال من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية ، مصدرها تلك القروض الحكومية الثنائية فضلاً عن قروض المنظمات والهيئات الدولية المتعددة الأطراف والتي تسيطر عليها حكومات الدول الرأسمالية ، وخلال فترة الخمسينات والستينات ، لم تسجل موازين مدفوعات الدول النامية عجزاً خطيراً مثلما هي عليه الآن .

## ٤ - مرحلة رأسمالية الاحتكارات الدولية :

من بداية عقد السبعينات تدخل ظاهرة تصدير رؤوس الأموال من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية ، ومعها ابنتها الشرعية مشكلة الديون ، مرحلة رأسمالية الاحتكارات الدولية ، حيث تم تعميق وتدويل رأس المال من خلال الشركات الدولية النشاط<sup>(١)</sup> ، وحيث تم

(١) وفي هذا الصدد يشير بول سويزي : « إلى أن ٨٠٪ من الأرباح التي حققها سيتي بنك ، وهو ثاني أكبر البنوك الأمريكية ، قد جاء من القروض التي أعطيت من خلال فروع المنتشرة في لندن وسنغافورة والشرق الأوسط وبنما وجزر الباهاما . انظر =

استغلال العالم بشكل جماعى من قبل رأس المال الدولى الموحد القائم على التحالفات ، كما أدى تزايد أعباد خدمة الديون الخارجية للدول النامية إلى تفاقم عجز موازين مدفوعاتها<sup>(١)</sup> **المحور الثانى :**

نستطيع أن نلقى الأضواء على القضايا الداخلية التى كانت لها صلة مباشرة بأزمة الديون الخارجية فى حالة الاقتصاد السودانى على النحو التالى :

#### ١ - فجوة الموارد المحلية ، وفجوة التجارة الخارجية :

عرضنا آنفاً فى مستهل المبحث الثانى ، لأهم النماذج الاقتصادية التى تبرز العلاقة بين فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية وبين التمويل الخارجى .

هذا ، وبالنسبة للاقتصاد السودانى ، فإن حاجته للتمويل الخارجى تبرز من خلال دراسة فجوة الموارد المحلية وفجوة التجارة الخارجية على النحو التالى :

بالنسبة لفجوة الموارد المحلية فى السودان ، فقد انخفضت نسبة إجمالى الادخار المحلى ، إلى إجمالى الاستثمار المحلى من حوالى ١٢.٥٪ فى عام ١٩٧٠ ، إلى حوالى ٦.٧٪ فى عام ١٩٩٠ م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال هذه الفترة حوالى ١٦.٥٪ ، وهذا يؤكد مدى اعتماد السودان على المصادر الأجنبية لتمويل الاستثمارات المنفذة فيه ، كما يعنى هذا أيضاً ، أن فجوة الموارد المحلية تبلغ حوالى ٨٣.٥٪ من إجمالى الاستثمارات<sup>(٢)</sup> .

وبالنسبة لفجوة التجارة الخارجية فى السودان ، فنتضح من خلال الآتى :

( أ ) ترتب على تجاوز معدل النمو السنوى المتوسط لقيمة الواردات - ٢٢.٥٪ - لمعدل النمو السنوى المتوسط لقيمة الصادرات - ١٧٪ - ، وتجاوز معدل النمو السنوى المتوسط لمتوسط أسعار الواردات - ١٤٪ - لمعدل النمو السنوى المتوسط لمتوسط أسعار الصادرات ، - ١٢٪ - ، وتجاوز معدل النمو السنوى المتوسط لكمية الواردات - ٨٪ - لمعدل

- P.M. Sweezy, Multinational Corporations and Banks, in *Monthly Review*, Vol. 29 ( No. 8, Jan. 1978), = P.9.

- E. Jonhan, " Poor Country Borrowing in private Financial Markets", *Princeton Studies in International Finance* (No. 47, International Finance Section, June 1981), pp. 15-18. (١)

World Bank, *World Development Report*, (Various Issues). (٢)

النمو السنوى المتوسط لكمية الصادرات - ٥٪ - خلال الفترة محل الدراسة ، تزايد العجز فى الميزان التجارى ، من حوالى ١٥,٤ مليون جنيه سودانى فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ٤٥٠,٨,٩ مليون جنيه سودانى فى عام ١٩٩٠ م .

ويعتبر العجز فى الميزان التجارى من أهم الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد السودانى ، وذلك نظراً لما يشكله من قيد على عملية التنمية الاقتصادية ، نتيجة للتناقض بين القدرة الاستيرادية غير الكافية ، والاحتياجات الاستيرادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

(ب) انخفضت نسبة متوسط أسعار الصادرات إلى متوسط أسعار الواردات من حوالى ٨٥٪ فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ٦١,٧٪ فى عام ١٩٩٠ م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة حوالى ٦١,٩٪ كما انخفض معدل التبادل الدولى<sup>(١)</sup> من ١٠٠ فى عام ١٩٧٠ م إلى حوالى ٧٢,٦ فى عام ١٩٩٠ م ، بينما زاد معدل التبادل الإجمالى<sup>(٢)</sup> من ١٠٠ فى عام ١٩٧٠ م إلى حوالى ١٧٩ فى عام ١٩٩٠ م .

(ج) انخفضت نسبة تغطية حصيلة الصادرات للواردات من حوالى ١٠٣,٨٪ فى عام ١٩٧٠ ، إلى حوالى ٤٢,٢٪ فى عام ١٩٩٠ م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة حوالى ٥٧,١٪ .

ولقد ترتب على ذلك لجوء الحكومة السودانية إلى سداد قيمة وارداتها عن طريق الاستدانة من الخارج ، وما يترتب على ذلك من زيادة حجم ديونها الخارجية وأعباء خدمة هذه الديون .

(د) بلغ متوسط الوزن النسبى للواردات السودانية فى تغذية العرض الكلى للسلع والخدمات ، أو ما يسمى عادةً بنسبة الواردات الى الاستيعاب المحلى<sup>(٣)</sup> ، أو متوسط نسبة الواردات إلى الإنفاق القومى الإجمالى حوالى ١٢٪ خلال فترة الدراسة .

(هـ) أن متوسط درجة اعتماد الاقتصاد السودانى على قطاع التبادل الخارجى قد بلغ حوالى ٢١٪ خلال الفترة محل الدراسة<sup>(٤)</sup> .

(١) - International terms of trade. (١)

- Gross Barter terms of trade. (٢)

The Ratio of Imports to Domestic Absorption. (٣)

(٤) مسعد السيد ، ظاهرة التضخم المستورد فى السودان : ألياتها وقياسها ، مجلة معهد الدراسات المصرفية ، مجلد رقم ٧١٥

( العدد رقم ٢٢ ، القاهرة : معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٩١ ) ، جدول رقم ٦ .



## ٢ - اختلال البنيان الإنتاجي :

تتمثل هذه المشكلة في انعدام التوازن بين مصادر الإنتاج القومي ، حيث يتميز الاقتصاد السوداني ، بظاهرة سيادة الهيكل الإنتاجي ذي القطاع الأوحده ( المسيطر ) (The Single Sector Economy)<sup>(١)</sup> وهو القطاع الزراعي .

الأمر الذي يترتب عليه خضوع تغيرات الدخل القومي ومعدلات نموه للتغيرات التي تحدث في هذا القطاع ، كما يترتب عليه تعرض حصيلة صادراته للتقلب بين فترة وأخرى ، وخضوع الاقتصاد السوداني لظاهرة التبعية الاقتصادية ، واضطرار الاقتصاد السوداني إلى اللجوء للتمويل الخارجي .

هذا ، ومن المعلوم أن نسبة إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في السودان ، قد انخفضت من ٣٨.٧٪ في عام ١٩٧١ / ٧٠ م إلى حوالي ٣٠.٢٪ في عام ١٩٩١ / ٩٠ م ، ويبلغ متوسط هذه النسبة حوالي ٣٤.٩٪ خلال فترة الدراسة ، واحتل بذلك القطاع الزراعي المرتبة الأولى من حيث إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال فترة الدراسة .

كما ترتب على ذلك اعتبار القطاع الزراعي قطاعاً مهيمناً في بنية الاقتصاد السوداني .

كما أن القطاع الزراعي في السودان يوفر أسباب المعيشة لحوالي ٨٠٪ من إجمالي السكان ، الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة . ويستوعب ما يقرب من ٦٨.٥٪ من حجم القوة العاملة في السودان . كما أن ٩٥٪ من عائد الصادرات في السودان يأتي تحت قائمة المنتجات الزراعية ، كما أنه يوفر تقريباً معظم المواد الخام للقطاع الصناعي السوداني<sup>(٢)</sup> .

(١) يشير سنجر إلى أن : " الفجوة القائمة بين الاقتصاديات المتقدمة والنامية ، قد تبلورت في البنيان الإنتاجي لكل منهما ، حيث يتميز في الأولى بأنه بنيان متنوع يعلب عليه الطابع الصناعي ، بينما هو في الثانية اقتصاد أولي نوسلعة أو محصول تصديري رئيسي " .

H. W. Singer, Problem of Industrialization of Under Developing Countries, *International Social Science Bulletin*, Vol. VI (No. 2, 1954), pp. 217-218.

Sudan Government: Ministry of Finance and National Economy, *Economic Survey*, 1990, p.14.

(٢)

## ٢ - التضخم المحلى :

يعتبر التضخم المحلى أحد العوامل الأساسية لتراكم الديون الخارجية للسودان ، حيث أدى إلى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ، من خلال زيادة قيمة الواردات ونقص قيمة الصادرات .

ودراسة ظاهرة التضخم المحلى فى السودان تتضح من خلال الآتى :

( أ ) أسفرت محاولة قياس ظاهرة التضخم التى اجتاحت الاقتصاد السودانى خلال الفترة محل الدراسة ، عن تزايد الرقم القياسى لنفقات المعيشة بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢٠٪ ، وعن تزايد الرقم القياسى لأسعار الجملة بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ١٢٪ . وهذا يوضح إلى أى مدى وصلت ظاهرة التضخم فى الاقتصاد خلال الفترة محل الدراسة .

( ب ) أشارت معايير التضخم إلى أن اختلال العلاقة الحاد والواضح بين حجم السيولة المحلية الخاصة ( $M_2$ ) والناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة ، حيث تزايد حجم السيولة المحلية الخاصة ( $M_2$ ) بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢٨.٦٪ ، فى حين تزايد الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ١٪ ، كما تزايد نصيب الوحدة المنتجة من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة من حجم السيولة المحلية الخاصة ( $M_2$ ) من حوالى ١٧ قرشاً فى عام ١٩٧٠م إلى حوالى ٧٤١ قرشاً فى عام ١٩٩٠م ) . قد أدى إلى اختلال العلاقة بين تيار الإنفاق النقدى ، وتيار العرض الحقيقى للسلع والخدمات ، أو بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، ومن ثم يعتبر سبباً جوهرياً من أسباب ظاهرة التضخم التى اجتاحت السودان خلال الفترة محل الدراسة .

حيث بلغ متوسط معامل الاستقرار النقدى خلال الفترة محل الدراسة حوالى ٢٠٠ ، وبلغ متوسط معدل الضغط التضخمى حوالى ٢٨.٦٪ ، فى حين بلغ متوسط معدل الضغط التضخمى المكبوت حوالى ٦.٨٪ ، بينما بلغ متوسط معيار فائض المعروض النقدى حوالى ٤٦١.٢ خلال الفترة محل الدراسة . كما بلغ متوسط نسبة إجمالى فائض الطلب المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة حوالى ٤٨٢.٠٪ ، وبلغ متوسط نسبة صافى

فانض الطلب إلى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة حوالى ٤٦٨.٠٪ خلال الفترة محل الدراسة<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - التضخم المستورد :

إن موجة التضخم المحلى التى اجتاحت العالم خلال السبعينات ولا تزال سائدة حتى الآن ، قد أثرت سلبياً على الاقتصاد السودانى من خلال تدهور معدل التبادل الدولى ، وزيادة الحاجة للاقتراض الخارجى ، فضلاً عن الآثار التى نجمت عن اتجاه سعر الفائدة للقروض الأجنبية نحو التزايد .

ولقد أسفرت محاولة قياس ظاهرة التضخم المستورد ، التى اجتاحت الاقتصاد السودانى خلال الفترة محل الدراسة ، عن أن معيار متوسط نسبة إسهام التضخم المستورد فى إحداث العجز فى ميزان العمليات الجارية قد بلغ حوالى ٥٨.٣٪ ، وبلغ معيار نسبة التضخم المستورد حوالى ١.٥٪ ، بينما بلغ معيار صافى التضخم المستورد حوالى ١.٢٪ خلال الفترة محل الدراسة<sup>(٢)</sup>.



(١) مسعد السيد ، " سياسات سعر الصرف فى السودان " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٥٤ .

(٢) مسعد السيد ، معهد الدراسات المصرفية ، مرجع سبق ذكره ، جدول رقم ٨ .

## المبحث الرابع

### تطور الدين العام الخارجى فى السودان (١)

ليس بخصى ، أن السياسة الاقتصادية السودانية خلال الفترة موضع الدراسة ، قد اتسمت بتعاظم الاعتماد على التمويل الخارجى بأشكاله المختلفة ، كسياسة لسد فجوة الموارد المحلية والتجارة الخارجية . هذا ، وتشير بيانات الجدول رقم (١) إلى الآتى :

١ - قفز إجمالى الدين الخارجى فى السودان من حوالى ٣٠٩ ملايين من الدولارات فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ١٧٩٥١.٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ م ، بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢١٪<sup>(٢)</sup> ولا يخفى مايمثله ذلك من نمو متسارع لحجم ديون السودان الخارجية .

٢ - إن نسبة الدين العام الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية فى السودان ، قد زادت من حوالى ١٤.٢٪ فى عام ١٩٧٠ ، إلى حوالى ٢٥٩.٠٪ فى عام ١٩٩٠ م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة حوالى ٩٩.٥٪ ، والمعنى المباشر الذى تشير إليه هذه النسبة هو أن إجمالى الدين العام الخارجى فى السودان أصبح يمثل حوالى ٩٩.٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية ، وهى نسبة مرتفعة بكل المعايير .

(١) إن أول مساعدة مادية تسلمت بواسطة الحكومة السودانية فى هذا القرن ( فى الفترة من عام ١٩٠٦ م - عام ١٩١٢ م ) ، كانت من الحكومة المصرية ، للإسهام فى بعض المشاريع السودانية ، مثل إنشاء الخط الحديدى من الحدود المصرية حتى عطبرة ، وإنشاء ميناء بورسودان ، وإنشاء كوبرى النيل الأزرق بالخرطوم ، ولقد بلغت قيمة هذه المساعدة حوالى ٥.٤ ملايين من الجنيهات المصرية ، وبدأ تحصيل الأقساط فى عام ١٩٤٩ م ، بما يعادل ١٥٠ مليون جنيه سودانى سنوياً . انظر :

- عباس عبد العال ، تاريخ المساعدات الأجنبية للسودان ، ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت العاشر ( الخرطوم : جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥ ) ، ص ٢ - ٢٠ .

- يسرى محمد جبر ، العون الأجنبى والتنمية الاقتصادية فى السودان ( الخرطوم : بنك فيصل الإسلامى ، ١٩٨٤ ) ، ص ٩ -

$$١٢ = \frac{1}{11} \left( \frac{17951.6}{309.0} \right) = 21\% \quad (٢)$$

١٩٠





٣ - زادت نسبة الدين العام الخارجى إلى إجمالى الصادرات السودانية من حوالى ١٠٣.٦٪ فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ٤٦٠.٧.٧٪ فى عام ١٩٩٠ ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة البحث حوالى ١٦٣٧.٥٪ وهى نسبة مرتفعة للغاية .

٤ - قفزت نسبة إجمالى الدين العام الخارجى إلى إجمالى الواردات السودانية من حوالى ١٠٧.٦٪ فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ٢٢٤٨.٢٪ فى عام ١٩٩٠ م ، وبلغ متوسط هذه النسبة حوالى ٧٩٢.٧٪ خلال الفترة موضع الدراسة .

٥ - ارتفع متوسط المديونية الخارجية للمواطن السودانى من حوالى ( ٢١.٩ دولار فى عام ١٩٧٠ م ) ، إلى حوالى ٧٧٠.٥ دولار فى عام ١٩٩٠ م ، ولقد بلغ متوسط المديونية الخارجية للمواطن السودانى خلال فترة البحث حوالى ٣٠٩.٥ دولار .

٦ - وفيما يتعلق بموقف الاحتياطيات الدولية لدى السودان ، والتي تشتمل على ما يمتلكه السودان من ذهب ونقد أجنبى ومركز الاحتياطى فى صندوق النقد الدولى ووحدات حقوق السحب الخاصة ، وهى تمثل صمام الأمن عند الضرورة فى تعامله الخارجى ، فإن هذه الاحتياطيات قد انخفضت من حوالى ٢١.٨ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ١٢.٩ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ م بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ( - ٠.٣٪ ) . كما أن نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالى الدين العام الخارجى قد انخفضت من حوالى ٧.١٪ فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ١٪ فى عام ١٩٩٠ م . ولقد بلغ متوسط هذه النسبة حوالى ٢.٥٪ خلال فترة الدراسة ، ولاشك أن التدهور فى هذه النسبة يعد ضمن المؤشرات المهمة الدالة على تطور ثقل الديون الخارجية فى السودان .

٧ - ونتيجة للنمو الكبير الذى حدث فى إجمالى الدين العام الخارجى فى السودان ، فقد كان من الطبيعى ، والحال هذه ، أن يحدث تصاعد مقابل فى أعباء خدمة هذا الدين ، ممثلة فى المبالغ التى يتحملها الاقتصاد السودانى ، سواء فى شكل فوائد أو فى شكل الأقساط المستحقة عن هذا الدين .

= انظر : جورج وباركلى ، أساليب تحليل البيانات السكانية ترجمة سعد زغلول أمين وآخرين ( القاهرة : دار الكتب الجامعية ، ١٩٦٩ ) ، ص ٣٠٩ ومحمد فتحى محمد على ، الإحصاء فى اتخاذ القرارات التجارية ( الطبعة الثانية : القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٦٥ ) ، ص ٢٦٥ .

حيث زادت مدفوعات الفائدة عن إجمالي الدين العام الخارجى فى السودان من حوالى ١٢ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ١٢٥.٣ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ م ، بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ١٢٪ .

كما زادت أقساط القروض المدفوعة من حوالى ٢٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ١٢٨٦.٨ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ م ، بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢٢٪ .

ولقد أدى ذلك إلى تزايد إجمالى مدفوعات خدمة الدين العام الخارجى ، ( الأقساط + الفوائد ) من ٣٢ مليون دولار ، إلى حوالى ١٥١٢.١ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ م ، بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢٠٪ .

٨ - لقياس مدى عبء خدمة الدين العام الخارجى ، يشير الخبراء إلى مؤشر ، نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية ، واستناداً إلى هذا المؤشر ، نجد أن عبء هذا الدين قد زاد من حوالى ١.٥٪ فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ٢١.٨٪ فى عام ١٩٩٠ م ، ولقد بلغ متوسط هذا المؤشر حوالى ٦.٢٪ خلال فترة الدراسة . والمعنى الواضح لذلك هو تزايد النصيب النسبى للدائنين فى إجمالى الناتج المحلى السودانى .

٩ - يشير الخبراء إلى مؤشر آخر لقياس مدى عبء خدمة الدين العام الخارجى ، وهو معيار معدل خدمة الدين ، كما يلى :

$$\text{معدل خدمة الدين العام الخارجى} = \frac{\text{(الفوائد + الأقساط)}}{\text{حصيلة الصادرات}} \times ١٠٠$$

ويعطى هذا المعيار دلالة مهمة عن مدى عبء الدين العام الخارجى فى السودان ، لأنه يقارن بين مبالغ خدمة الدين العام الخارجى وبين أهم مصادر النقد الأجنبى فى السودان ، وهو قطاع الصادرات .

هذا ، ولقد تزايد معدل خدمة الدين العام الخارجى فى السودان من حوالى ١٠.٧٪ فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ٣٨٨.١٪ فى عام ١٩٩٠ ، ولقد بلغ متوسط هذا المعدل خلال فترة الدراسة حوالى ١٠٢.٥٪ من حصيلة الصادرات السودانية .

١٠ - من المعلوم ، أن قدرة الاقتصاد السودانى على الاستيراد تتحدد فى ضوء المعيار التالى<sup>(١)</sup> :

(١) F. Gershon, "Economic Growth, Foreign Loans and Debt Servicing Capacity of Developing Countries", *Journal of Development Studies*, Vol. 16 (April 1980), pp. 99-101.



$$C_i = \frac{X - (D + p)}{P_i}$$

حيث إن :

$C_i$  = قدرة الاقتصاد السوداني على الاستيراد .

$X$  = حصيلة الصادرات السودانية من السلع والخدمات .

$D$  = مدفوعات خدمة الدين العام الخارجى فى السودان ( الأقساط + الفوائد )

$P$  = تحويلات الأرباح المحولة للخارج ، والناجمة عن الاستثمارات الأجنبية فى السودان .

$P_i$  = سعر الوحدة من الواردات .

ومن ثم فإن أثر تزايد عبء خدمة الدين العام الخارجى على القدرة الذاتية للاقتصاد السودانى على الاستيراد تتحدد فى ضوء المعادلة الآتية :

مدفوعات خدمة الدين العام الخارجى ( الأقساط + الفوائد )

إجمالى الواردات السودانية

والدلالة الرئيسية التى يعكسها هذا المؤشر ، تتمثل فى أنه كلما ارتفعت هذه النسبة ، دل ذلك على أنه كان من الممكن أن ترتفع قدرة الاقتصاد السودانى على الاستيراد من خلال موارده الذاتية لو لم يكن قد تكبد هذه المبالغ الممثلة فى خدمة الدين العام الخارجى له .

هذا ، ولقد ارتفعت نسبة خدمة الدين العام الخارجى فى السودان إلى إجمالى الواردات من حوالى ١١.١٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ١٨٩.٤٪ فى عام ١٩٩٠ ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة حوالى ٥٠.٤٪ ، وهذا يعنى أن واردات السودان خلال فترة الدراسة كان يمكن أن تزيد بنسبة ٥٠.٤٪ ما لم يكن الاقتصاد السودانى قد تكبد هذه المبالغ فى خدمة الدين العام الخارجى .

- F. Gershon, " Projecting Debt Servicing capacity of Developing countries", *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, Vol. 16 (December 1981), p.17.

- K. Homi, "On structural change and Debt Service Capacity", *World Bank Domestic Finance Study* (No. 74, August 1981), p . 66.

١١ - زاد نصيب المواطن السوداني من خدمة الدين العام الخارجى من حوالى ٢.٣ دولار فى عام ١٩٧٠م إلى حوالى ٦٤.٩ دولار فى عام ١٩٩٠ ولقد بلغ متوسط هذا النصيب خلال الفترة محل الدراسة حوالى ١٨.٢ دولار .

١٢- انخفضت نسبة الاحتياطيات الدولية إلى خدمة الدين العام الخارجى من حوالى ٦٨.١٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٠.٩٪ فى عام ١٩٩٠م ، وبلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة حوالى ٤٠.٠٪. ولاشك أن هذا يدل على التدهور الواضح فى حجم الاحتياطيات الدولية لدى السلطات النقدية السودانية خلال فترة الدراسة ، وعلى تزايد أعباء خدمة الدين العام الخارجى فى السودان خلال فترة البحث .

١٣- زادت نسبة خدمة الدين العام الخارجى إلى إجمالى الادخار المحلى من حوالى ٧٣.٤٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٢٢٦.٢٪ فى عام ١٩٩٠م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة البحث حوالى ٥٤٧.٧٪ ومعنى هذا أن المتاح للاستثمار فى السودان من إجمالى الادخار المحلى ، كان من الممكن أن يرتفع بنسبة ( ٥٤٧.٧٪ ) ، لو لم يكن الاقتصاد السودانى قد تكبد هذه المبالغ الطائلة فى خدمة الدين العام الخارجى .

١٤- واقع الأمر ، أن عبء خدمة الدين العام الخارجى على العجز فى ميزان العمليات الجارية فى السودان ، يتمثل فى النسبة المئوية لفوائد الدين العام الخارجى إلى العجز فى ميزان العمليات الجارية ، وذلك لأن دفع الفوائد يظهر فى ميزان العمليات الجارية .

ولقد زادت هذه النسبة من حوالى ١٨.٢٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٩٥.١٪ فى عام ١٩٩٠م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة حوالى ٤٥.٧٪ خلال فترة الدراسة ، ومعنى هذا أن مدفوعات فوائد الدين العام الخارجى تمثل حوالى ٤٥.٧٪ من إجمالى عجز ميزان العمليات الجارية فى السودان خلال فترة البحث ، وهى نسبة مرتفعة بكل المعايير .

١٥- أن إجمالى القروض الجديدة المسحوبة فى السودان قد زاد من حوالى ٤٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٨٥٤.٩ مليون دولار عام ١٩٩٠م ، بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ١٥٪ .

ومن ثم فإن صافى رأس المال المتدفق للسودان ، وهو عبارة عن إجمالى القروض الجديدة المسحوبة مطروحاً منه إجمالى مدفوعات خدمة الدين العام الخارجى ، قد انخفض

من حوالى ١٤ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ( ٦٥٧.٢ ) مليون دولار فى عام ١٩٩٠ ) بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ( - ٢٠٪ ) .

كما أن نسبة إجمالى مدفوعات خدمة الدين العام الخارجى إلى إجمالى القروض الجديدة المسحوبة فى السودان قد زادت من حوالى ٦٩.٦٪ فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ١٧٦.٩٪ فى عام ١٩٩٠ م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة البحث حوالى ١٥٣.٦٪ وهذا يعنى تدهور الانسياب الصافى للموارد الأجنبية فى السودان خلال هذه الفترة ، كما يعنى أن حوالى ١٥٣.٦٪ مما يتلقاه السودان من العالم الخارجى من قروض يدفع فى شكل خدمة للدين العام الخارجى<sup>(١)</sup> .

١٦- أن نسبة صافى رأس المال المتدفق إلى إجمالى القروض الجديدة المسحوبة قد انخفضت من حوالى ٣٠.٤٪ فى عام ١٩٧٠ م ، إلى حوالى ( - ٧٦.٩٪ ) فى عام ١٩٩٠ م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة حوالى ( - ٥٣.٦٪ ) خلال الفترة موضع الدراسة .

وحاصل القول :

أنه بعد أن أشرنا آنفاً لتطور ديون السودان الخارجية وأعباء خدمة هذه الديون خلال فترة البحث ، اتضح أن أعباء خدمة الدين العام الخارجى فى السودان أصبحت تفتقر الآن نسبياً محسوسة من إجمالى الناتج المحلى ومن حصيلة الصادرات ، كما وصل معدل خدمة الدين العام الخارجى فى السودان إلى مستوى حرج ، وكل ذلك يشير بشكل واضح ، إلى ارتفاع نصيب الأجانب من الناتج المحلى الإجمالى ومن الصادرات السودانية ، التى يكدرح شعب السوان من أجلهما .

كما أدى ذلك إلى صعوبة المواءمة بين الاستمرار فى دفع خدمة هذه الديون ، والاستمرار فى تمويل واردات السودان الضرورية . وكل ذلك قد تزامن مع أخطاء السياسات الاقتصادية المطبقة ( من خلال تطبيق ماسمى بسياسة الانفتاح الاقتصادى ) وتزايد قوى الاستهلاك المحلى الترفى ، وعدم الاهتمام بتعبئة الفائض الاقتصادى الممكن ، وتعرض الاقتصاد الرأسمالى الذى يستوعب الشطر الأكبر من صادرات السودان لظاهرة التضخم الركودى .

(١) وهكذا يتضح أنه كلما زاد اقتراض النولة من العالم الخارجى ، كلما زادت حاجتها للاقتراض ، أى أنها تصبح " مدمناً " للاقتراض " إذا جاز هذا التعبير ، وهذا هو بالدقة مايعنيه الخبراء بمصطلح " فخ الديون " وإذا وقعت فيه النولة فإنه يصعب عليها الفكاه منه .

## المبحث الخامس

### تشويه هيكل الدين العام الخارجى فى السودان

واقع الأمر ، أن التطور الذى لحق بالدين العام الخارجى فى السودان ، لم يكن مقصوداً فقط على التطور الذى لحق بحجم هذا الدين ، بل امتد الأمر ليشمل هيكل هذا الدين . حيث تشير بيانات الجدول (١) إلى الآتى :

١ - إسهام المصادر الرسمية الثنائية فى الدين العام الخارجى :

وتتمثل فى القروض التى عقدها السودان مع حكومات الدول الرأسمالية وحكومات الدول الاشتراكية وحكومات الدول العربية والدول الأخرى ، وهى قروض تتميز بأنها تعقد بشكل رسمى (official) ، أى فى إطار من التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعنية والسودان.

وبالنسبة للقروض الحكومية الثنائية المعقودة مع الدول الرأسمالية نجد أنها تتسم بالخصائص الآتية :

( أ ) أنها تتناسب بشكل رئيسى من عدد محدد من الدول الرأسمالية ، وهى بالنسبة لمتوسط إسهامها فى إجمالى الدين العام الخارجى فى السودان خلال فترة الدراسة على الترتيب : الولايات المتحدة ( ١٣.٧ ٪ ) ، فرنسا ( ١٤ ٪ ) ، ألمانيا ( ٣.٥ ٪ ) ، اليابان ( ٢.٥ ٪ ) ، بريطانيا ( ١ ٪ ) .

( ب ) أنها قروض طويلة الأجل ( ٥ سنة - ٢٠ سنة ) ، ويسعر فائدة ( ٥ - ١٦ ٪ )<sup>(١)</sup> .

( ج ) عادة ماتكون مقيدة باستخدامات معينة وخاصة استثمارات البنية الأساسية .

( د ) تخضع للاعتبارات السياسية .

( هـ ) أنها السبب الرئيسى فى تفاقم مشكلة ديون السودان الخارجية ، وتمتص نسبة

(١) يسرى محمد جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .

هامة من موارده الوطنية ، وذلك لأنها تمثل حوالي ٣٤.٧٪ من إجمالي الدين العام الخارجى فى السودان خلال فترة الدراسة .

وبالنسبة للقروض الحكومية الثنائية المعقودة مع الدول الاشتراكية فنجد أنها شكلت وزناً نسبياً صغيراً فى إجمالي الدين العام الخارجى فى السودان خلال فترة الدراسة ، حيث مثلت حوالي ٢.٣٪ من إجمالي الدين العام الخارجى للسودان . وتختلف فى طبيعتها عن قروض الدول الرأسمالية ، لأن قروض الدول الرأسمالية هى عبارة عن فائض رعوس أموال داخل هذه الدول وتبحث عن معدلات ربح أعلى وظروف أفضل للإستثمار . أما الدول الاشتراكية فلا يوجد لديها مشكلة فائض رعوس أموال ، نظراً لطبيعة علاقات الإنتاج فيها ، ومن ثم فإن تعاملها مع الدول النامية يأتى من رغبتها ومصحتها فى إيجاد صيغ من التعاون المشترك ذى المنافع المتبادلة للطرفين ، وتحكمه العوامل الاقتصادية والسياسية وتتميز هذه القروض بالآتى :

( أ ) أن هذه القروض أسهمت فيها الدول الاشتراكية بالنسب الآتية فى إجمالي الدين العام الخارجى خلال فترة الدراسة : الصين ( ٨ ، ١٪ ) الاتحاد السوفيتى ( ٧ ، ١٪ ) ، يوغلافيا ( ٢ ، ١٪ ) ، بولندا ( ٢ ، ١٪ ) ، ألمانيا الديمقراطية ( ٦ ، ٠٪ ) تشيكوسلوفاكيا ( ٤ ، ٠٪ ) .

( ب ) أن سعر الفائدة يتراوح ما بين ( ٥ - ٢.٥٪ ) ، وأن مدة القرض تتراوح ما بين ( ١٥ - ١٠ سنة ) ، وأن دفع قيمة الأقساط والفوائد تعالج فى حسابات اتفاقيات الدفع<sup>(١)</sup> .

( ج ) تستخدم فى بناء البنية الأساسية وبعض المشاريع الصناعية .

وبالنسبة للقروض الحكومية الثنائية المعقودة مع الدول العربية فتمثل حوالي ١٦٪ من إجمالي الدين العام الخارجى فى السودان خلال الفترة موضع الدراسة ، وهى مع كل من السعودية ، الكويت ، ليبيا ، مصر ، الجزائر ، العراق ، قطر ، أبو ظبى . وبسعر فائدة يتراوح ما بين ( ٢ - ٨٪ ) .

(١) يسرى محمد جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ .

هذا ، وتجدر الإشارة ، إلى أن إسهام المصادر الرسمية الثنائية إلى إجمالي الدين العام الخارجى للسودان ، قد زاد من حوالى ١٨٢.٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٦م ، إلى حوالى ٧٢٢٧.٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ١٩٪ ، كما انخفضت نسبة إسهام هذه المصادر إلى إجمالي الدين العام الخارجى من حوالى ٥٩٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٤٠.٣٪ فى عام ١٩٩٠م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة محل الدراسة حوالى ٥٠.٩٪ .

## ٢ - إسهام المصادر الرسمية المتعددة الأطراف فى الدين العام الخارجى :

وتتمثل فى ديون السودان قبل المنظمات الدولية ، التى تشتمل على البنك الدولى ، وهيئة التنمية الدولية ، وصندوق النقد الدولى ، وصندوق النقد العربى ، وبنك التنمية الأفريقى، ومشروع دول الأوبك ، وتتراوح أسعار فائدها ما بين ( ٥٪ - ٦٪ ) ، واستخدمت هذه القروض فى استثمارات البنية الأساسية ، وبعض المشاريع الزراعية مثل مشروع الرهد ومشروع الروصيروص<sup>(١)</sup> .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن إسهام المصادر الرسمية المتعددة الأطراف فى إجمالي الدين العام الخارجى قد زادت من حوالى ٧١.١ مليون دولار فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٣٩٨٦.٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٠م ، بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢١٪ . وأن نسبة إسهام هذه المصادر إلى إجمالي الدين العام الخارجى قد انخفضت من حوالى ٢٣٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٢٢.٢٪ فى عام ١٩٩٠م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال هذه الفترة حوالى ٢١.١٪ .

## ٣ - إسهام المصادر الخاصة فى الدين العام الخارجى :

وتتميز بارتفاع تكلفتها وبالمغالة فى شروطها ، وتأخذ الأشكال الآتية :

( أ ) قروض الصادرات أو تسهيلات الموردين ، وهى تلك القروض التى يقدمها المصدرون لتوريد سلع وخدمات للدولة المقترضة .

( ب ) الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية الخاصة ، لتمويل العجز الموسمى والمؤقت فى حصيلة النقد الأجنبى .

( ج ) طرح سندات للاقتراض من الأسواق الدولية ، ولكن هذا النوع تقابله صعوبات عديدة ، مثل القيود القانونية التى تضعها الدول الرأسمالية عليها .

(١) يسرى محمد جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨ .

وبالنسبة للسودان ، بلغ متوسط نسبة الاقتراض من البنوك التجارية الأجنبية إلى إجمالي الدين العام الخارجى حوالى ١٩.٧٪ ، بينما بلغ متوسط نسبة تسهيلات الموردين إلى إجمالي الدين العام الخارجى حوالى ٥.٥٪ خلال فترة الدراسة<sup>(١)</sup> .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن إسهام المصادر الخاصة فى الدين العام الخارجى قد زادت من حوالى ٥٥.٦ مليون دولار فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٦٧٢٨.٢ مليون دولار فى عام ١٩٩٠م ، بمعدل نمو سنوى متوسط قدره ٢٧٪ . وأن نسبة إسهام هذه المصادر إلى إجمالي الدين العام الخارجى قد زادت من حوالى ١٨٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٣٧.٥٪ فى عام ١٩٩٠م ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال الفترة موضع الدراسة حوالى ٢٨.٠٪ .

وحاصل القول : -

أنه على حين انخفضت الأهمية النسبية للمصادر الرسمية الثنائية ، والمصادر الرسمية متعددة الأطراف فى إجمالي الدين العام الخارجى فى السودان خلال فترة الدراسة ، نجد أن الأهمية النسبية للمصادر الخاصة قد زادت . هذا من زاوية .

ومن زاوية ثانية ، نجد أن المصادر الخاصة قد احتلت الأهمية النسبية الثانية فى هيكل الدين العام الخارجى لسودان خلال فترة البحث .

ومن زاوية ثالثة ، نجد أن المصادر الخاصة قد احتلت الأهمية النسبية الأولى ، من حيث معدل نموها خلال فترة الدراسة ، بالمقارنة بباقى مصادر الدين العام الخارجى .

ومن هذا يتضح أن المصادر الخاصة قد شكلت اتجاهاً ضاغطاً ، زاد من تفاقم مشكلة ديون السودان الخارجية خلال الفترة موضع الدراسة ، نظراً لتشدد شروطها وارتفاع تكلفتها وقصر مدتها الزمنية وعدم وجود فترة سماح فيها ، واتجاه البنوك والهيئات الدولية إلى تعويم سعر الفائدة أو ربطه بسعر السوق ، وذلك بالمقارنة بالمصادر الأخرى

والمتأمل فى تطوير هيكل ديون السودان الخارجية ، يلاحظ كيف تم تشويه هذا الهيكل، وهذا يعنى أن فرص الاقتراض الدولى الميسر نسبياً أمام السوان ، أصبحت تضيق رويداً ، مما يجعلها عرضة للتورط فى المزيد من القروض قصيرة الأجل المرتفعة التكلفة

(١) المرجع السابق ، ص ٨ .

## المبحث السادس

### تعقد شروط الاقتراض الخارجى فى السودان

مع النمو الانفجارى فى حجم الديون الخارجية للسودان ، وماواكبه من تشويه واضح فى هيكلها ، فقد تعقدت أيضاً الشروط التى أصبحت تنساب على أساسها القروض من الدول الدائنة إلى السودان ، وهو الأمر الذى أدى إلى زيادة أعباء خدمة هذه الديون ، مما شكل صعوبات واضحة أمام السودان فى وفائها بأعباء خدمة هذه الديون .

هذا ، ومن المعلوم أنه يمكن التعرف على ما إذا كان القرض صعباً (Hard) ، أو ميسراً (Soft) من خلال الإحاطة بالمعالم الأساسية له وهى :

- ١ - سعر الفائدة .
- ٢ - مدة القرض .
- ٣ - فترة السماح .
- ٤ - قيمة القرض .

فكلما كان سعر الفائدة منخفضاً ، وزادت مدة القرض ، وطالت فترة السماح ، وكانت قيمته الاسمية كبيرة كان القرض ميسراً ، والعكس بالعكس .

وتجدر الإشارة هنا ، إلى أنه بمعلومية هذه المعلومات الأساسية للقرض يلجأ الخبراء فى الجهات الدائنة ، وخصوصاً فى المنظمات الدولية ، إلى حساب مايسمى بنسبة عنصر المنحة (Grant Element) فى القرض ، وهو عبارة عن الفرق بين القيمة الاسمية لمبلغ القرض (Face Value) وبين مجموع القيم الحالية (present Value) لمبالغ خدمة القرض ( الأقساط + الفوائد ) ، منذ بدء عقد القرض حتى انتهاء أجل السداد ، مخصومة على أساس سعر خصم معين ، وعندما ننسب هذا الفرق إلى القيمة الاسمية لمبلغ القرض الأسمى نحصل على مايسمى بنسبة عنصر المنحة .

هذا ، ويقوم خبراء منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) بحساب نسبة عنصر المنحة فى القروض التى تقدمها المنظمة إلى الدول النامية على أساس الصيغة



الرياضية الآتية<sup>(١)</sup> :

$$G = L - \sum_{i=1}^{i=T} \left( \frac{C_i + I_i}{\left(1 + \frac{q}{100}\right)^i} \right)$$

حيث إن :

G = عنصر المنحة .

L = القيمة الاسمية للقرض .

$C_i, I_i$  = مدفوعات خدمة القرض، أى أقساط الدين ومدفوعات الفوائد فى نهاية السنة (i)

q = معدل الخصم .

وتشير بيانات الجدول رقم (١) إلى الآتى :

١ - ارتفع متوسط سعر الفائدة على الدين العام الخارجى من حوالى ٣.٢٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ١٣.٤٪ فى عام ١٩٩٠م .

٢ - انخفض متوسط مدة سداد القرض من حوالى ٣٧.٣ سنة فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٢٣.١ سنة فى عام ١٩٩٠م .

٣ - ولقد حدث تدهور فى متوسط فترة السماح ، التى يعفى فيها السودان من دفع أقساط القرض ، وإن كان يستمر فى دفع سعر الفائدة على القرض ، من حوالى ٧.٦ سنة فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٤.٧ سنة فى عام ١٩٩٠م .

٤ - ولهذا كان من الطبيعى بناءً على تعقد الشروط السالفة الذكر ، أن تتجه نسبة عنصر المنحة فى القروض التى حصل عليها السودان من حوالى ٤٧.٣٪ فى عام ١٩٧٠م إلى حوالى ٢٩.٤٪ فى عام ١٩٩٠م .

وفيما يتعلق بتطور الشروط العامة للاقتراض من المصادر الخاصة الأجنبية ، مثل قروض البنوك التجارية الأجنبية وتسهيلات الموردين ، فسوف نجد أن التطور هنا يأخذ

(١) M. Katz "The Cost of Borrowing, The Terms of Trade, and The Determination of External Debt", *Oxford Economic papers*, Vol. 34 (July 1982), pp. 26-27.

أسوأ صورة له ، حيث ارتفع متوسط سعر الفائدة لها من حوالى ٦.٢٪ فى عام ١٩٧٢ م ، إلى حوالى ١٧.٦٪ فى عام ١٩٨١ م .

وانخفض متوسط مدة القرض فيها من حوالى ٨.٦ سنة فى عام ١٩٧٢ م إلى حوالى ١.٤ سنة فى عام ١٩٨١ م ، وانخفضت فترة السماح من حوالى ٣.٣ سنة فى عام ١٩٧٢ م ، إلى حوالى ٣ ، وسنة فى عام ١٩٨١ م ، وانخفضت نتيجة لذلك نسبة عنصر المنحة من حوالى ١٥.١٪ فى عام ١٩٧٢ إلى حوالى ( - ٧.٩٪ ) فى عام ١٩٨١ ، أى أنها تحولت إلى السالب . وذلك بالنسبة للاقتراض من المصادر الأجنبية فى السودان<sup>(١)</sup> .

وهكذا ، ساءت الشروط العامة للاقتراض فى السودان ، ويعزى ذلك للأسباب الآتية :

- ١ - أزمة التضخم الركودى التى تمسك بخناق الاقتصاد الرأسمالى .
- ٢ - ارتفاع سعر الفائدة كنتيجة حتمية للسياسات الاقتصادية الجديدة التى تبناها الجناح اليميني فى الدول الرأسمالية ( تيار النقديين ) .
- ٣ - تحوط الدائنين عن طريق رفع سعر الفائدة وتقليل مدة القرض ومدة السماح ، نتيجة لعدم استقرار الأسواق النقدية والمالية ، بعد انهيار نظام بيريتون وودز .
- ٤ - مغالاة الدائنين فى هذه الشروط نتيجة لتفاقم أزمة الديون فى الدول النامية ، وعدم ثقتهم فى إمكانية سدادها .
- ٥ - أن تعقد شروط الاقتراض ، أصبح إحدى الآليات المهمة التى تستحوذ من خلالها الجهات الدائنة على جزء مهم من الفائض الاقتصادى للدول النامية .

مركز البحوث والدراسات الاقتصادية  
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية  
مركز البحوث والدراسات الاقتصادية

(١) رمزي زكى ، الديون والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٦ .

## المبحث السابع

### الدين العام الخارجى والتنمية الاقتصادية فى السودان

لقد تزايد دور التمويل الأجنبى فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترة موضع الدراسة ، والدلائل تشير إلى أن هذا الوضع سيستمر لفترة طويلة بسبب العوامل التى أشرنا إليها آنفاً فى مستهل هذه الدراسة ، وأهمها فجوة الموارد المحلية والتجارة الخارجية فى السودان ، وبدراسة الخطط المختلفة ومصادر تمويلها تتأكد هذه الحقيقة ، وفى الخطة الخمسية ( ١٩٧١/٧٠م - ١٩٧٥/٧٤م ) بلغ متوسط نسبة التمويل الأجنبى إلى إجمالى النفقات الاستثمارية للقطاع العام حوالى ٤٨٪ ، وفى الخطة السادسة بلغ متوسط هذه النسبة حوالى ٥٥٪ .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن نسبة معدل التنمية الراجع للتمويل الأجنبى فى صورة قروض أجنبية إلى المعدل العام للتنمية الاقتصادية فى السودان ، قد زادت من حوالى ٨٩.٤٪ فى عام ١٩٧٠م ، إلى حوالى ٩٣.٥٪ فى عام ١٩٨٥م ، ولقد بلغ متوسط هذه النسبة خلال فترة الدراسة حوالى ٧٩٪<sup>(١)</sup> .

أما عن إمكانية وجود تنسيق بين سياسة الدين العام الخارجى وخطط التنمية الاقتصادية فى السودان خلال فترة الدراسة ، فإن المتبع لخطط التنمية الاقتصادية فى السودان ، يجد أن أولويات توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة هى القطاع الزراعى ، ثم القطاع الصناعى ، فقطاع النقل والمواصلات ، ثم قطاع الخدمات . وهذا يعنى أن تنمية القطاع الزراعى هى حجر الزاوية فى خطط التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة ، هذا من ناحية .

---

(١) يسرى محمد جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٦ - ٤٠ .  
- جمهورية السودان الديمقراطية : وزارة التخطيط ، خطة الخمس سنوات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية : ١٩٧١/٧٠ - ١٩٧٥/٧٤ ، المجلد الأول ( الخرطوم : ١٩٧٠ ) ، ص ٢٩ .  
- جمهورية السودان الديمقراطية : وزارة التخطيط ، الخطة السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ١٩٧٨/٧٧ - ١٩٨٣/٨٢ ، المجلد الأول - ( الخرطوم : أبريل ١٩٧٧م ) ، ص ٥٠ - ٥١ .

ومن ناحية أخرى ، فإننا نجد أن أولويات توزيع استخدامات القروض الأجنبية خلال فترة الدراسة كان كما يلي (١) :

٧٠٪	١ - سلع رأسمالية :
٣٥٪	( أ ) هياكل البنية الأساسية
٢٠٪	( ب ) قطاع الزراعة .
٨٪	( ج ) القطاع الصناعي .
٧٪	( د ) أخرى .
٢٠٪	٢ - سلع وسيطة .
١٠٪	٣ - سلع استهلاكية .
١٠٠٪	الجملة

لذا فمن الواضح ، أن سياسة الدين العام الخارجى تتناقض تناقضاً جوهرياً مع أولويات توزيع استثمارات خطط التنمية الاقتصادية فى السودان خلال الفترة محل الدراسة. وهذا يدل على أن التنسيق بين سياسة الدين العام الخارجى وخطط التنمية الاقتصادية فى السودان خلال الفترة موضع الدراسة ، كان ضعيفاً وغير مخطط أو مدروس بالدرجة الكافية.

وإذا أضفنا إلى ذلك ، أن أعباء خدمة الدين العام الخارجى فى السودان ، أصبحت تفتقر نسبياً محسوسة من الناتج المحلى الإجمالى ، ومن حصيلة الصادرات السودانية .

كما وصل معدل خدمة الدين العام الخارجى فى السودان إلى مستوى حرج ، وذلك على النحو الذى أشرنا إليه آنفاً فى مستهل هذه الدراسة .

فمما لاشك فيه ، أن هذه الأعباء أصبحت تقف كعقبة رئيسية أمام محاولات التنمية الاقتصادية فى السودان .

(١) فوزى وصفي ، " التمويل الخارجى " ، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادى القومى الأول ، مجلد السياسات الاقتصادية ( الخرطوم : ديسمبر ١٩٨٢ ) ، ص ٩١ - ٩٤ .

## المبحث الثامن

### إعادة جدولة الدين العام الخارجى فى السودان

يقصد بطاقة الدولة على خدمة ديونها الخارجية (Debt Sevicng Capacity) ، مدى قدرة الاقتصاد القومى على تدبير الموارد اللازمة لمواجهة التزامات خدمة الدين العام الخارجى ( الأقساط + الفوائد) التى نشأت عن اعتماده على القروض الخارجية<sup>(١)</sup> .

هذا ، وكما أشرنا آنفاً عند دراسة تطور الدين العام الخارجى فى السودان فى مستهل هذه الدراسة ، فإن طاقة الاقتصاد السودانى على خدمة ديونه الخارجية تعتبر ضعيفة ومحدودة للغاية ، نظراً لاتساع فجوة التجارة الخارجية والموارد المحلية ، ولضعف حصيلة السودان من الاحتياطات الدولية ، ولأن متوسط سعر الفائدة على القروض الأجنبية فى السودان أعلى بكثير من متوسط معدل التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة<sup>(٢)</sup> .

وواقع الأمر ، أنه إزاء ضعف ومحدودية طاقة الاقتصاد السودانى على خدمة ديونه الخارجية ، ومع التزايد الكبير فى حجم ديونه الخارجية وارتفاع أعباء خدمة هذه الديون ، خلال فترة الدراسة ، نجد أن الاقتصاد السودانى فى النصف الثانى من حقبة السبعينات قد واجه أزمة شديدة فى ديونه الخارجية ، وأهم سمات هذه الأزمة ، أن ثمة تنافساً شديداً نشأ بخصوص استخدام موارد النقد الأجنبى المحدودة والمتاحة من مختلف المصادر ، بين الوفاء بأعباء ديونه الخارجية وبين متطلبات الواردات الضرورية . ولقد أدى ذلك إلى لجوء السودان إلى عقد كثير من القروض الخارجية قصيرة الأجل من ناحية ، وإلى دخوله فى مفاوضات لإعادة جدولة ديونه الخارجية من ناحية أخرى .

هذا ، ومن المعلوم ، أنه لا يوجد حتى الآن نظام رسمى متعدد الأطراف يمكن أن تتم

(١) F. Gershon, *Journal of Development*, Op. Cit., pp. 112.

(٢) يرى أحد الاقتصاديين العرب وهو محمد محمود الإمام : " أنه حتى يمكن أن تتحقق فائدة . ولو هامشية من رأس المال الأجنبى ، فإن سعر الفائدة على القروض الأجنبية يجب أن يكون أقل من معدل التنمية فى الاقتصاد القومى " .  
انظر : - رمزى زكى ، الديون والتنمية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٠ .

من خلاله عملية إعادة جدولة الديون الخارجية . وتبدأ عملية إعادة الجدولة عادة بطلب أو إعلان تتقدم به الدولة المدينة إلى الجهات الدائنة تطلب فيه وقف مدفوعات خدمة الدين ، والدخول فى مفاوضات إعادة الجدولة .

وغالباً ماتتم هذه المفاوضات طبقاً لقواعد " نادى باريس " ، وهو ناد ليست له صفة رسمية ، وعادة ماتعقد الاجتماعات فى باريس ويرأسها أحد كبار موظفى وزارة المالية الفرنسية ، ويتمخض عن هذه الاجتماعات تكوين هيئة استشارية أو ( كونسورتيوم ) ، تضم جبهة الدائنين ، ومراقبا من صندوق النقد الدولى ومن البنك الدولى، ومراقبين من منظمة التجارة والتنمية التابعة للأمم المتحدة ( UNCTAD ) ، وخلال الاجتماعات التى تتم فى إطار المجموعة الاستشارية التى تكونت للبلد المدين ، يتعين على البلد المدين الذى يطلب إعادة جدولة ديونه ، أن يقدم تقريراً مفصلاً عن أوضاعه الاقتصادية . والمشكلات المختلفة التى يواجهها أمام أعضاء الهيئة الاستشارية .

كما يقوم الدائنون بتحديد جملة السياسات التى يتعين على البلد المدين أن يقبلها .

وبناءً على ذلك ، فإن الاتفاق على إعادة الجدولة يتم على أسس متعددة الأطراف . ومهما يكن من أمر ، فإن عملية إعادة الجدولة لايمكن أن تتم إلا إذا تمكن البلد المدين من التوصل إلى عقد اتفاقية دعم مع صندوق النقد الدولى .

هذا ، ونود أن نشير إلى أن عملية إعادة الجدولة إنما تتم على إجمالى مدفوعات خدمة الدين العام الخارجى المستحق فى فترات مقبلة . وعند الاتفاق على تأجيل السداد وترحيل مدفوعات خدمة الدين إلى فترات مقبلة ، فإن البلد المدين يتحمل دفع سعر فائدة عن هذه المبالغ المؤجلة ، ويطلق عليه سعر فائدة التأخير ( Moratorium Interest ) . ويلتزم بدفعها فى فترة السماح لإعادة الجدولة، ويتحدد بالسعر السائد فى الأسواق العالمية ، أى أن هناك عنصر عقاب فى عملية إعادة الجدولة ، أما عنصر المنحة التى يعطيها البلد الدائن للبلد المدين ، فيرى الخبراء فى المنظمات الدولية أنه يتمثل فى الفرق بين القيمة الحالية

للمدفوعات المؤجلة لخدمة الدين قبل إعادة الجدولة ، وبين القيمة الحالية لمدفوعات خدمة الدين بعد تأجيل دفعها وإعادة جدولتها<sup>(١)</sup> .

وكما أشرنا آنفاً ، كان لابد للسودان أن يسعى لإعادة جدولة ديونه الخارجية ، ولقد دخل السودان فيما يسمى بالاتفاق الجماعي " نادى باريس " فى نوفمبر ١٩٧٩ م ، وقد شملت إعادة جدولة ديونه القائمة حتى ٢ / ٦ / ١٩٨١ م ، وكانت جملتها حوالى ٤٠٠ مليون دولار ، واتفق على إعادة جدولتها لمدة سبع سنوات مع فترة سماح لمدة ثلاث سنوات .

كما تم التوصل بعد ذلك إلى اتفاقيات " نادى باريس " الثانية والثالثة والرابعة ، فى الأعوام ١٩٨٢ م ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ م ، وقد شملت المتأخرات حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٤ م .

وقد كانت المبالغ المتضمنة فى اتفاقية نادى باريس الثانية حوالى ١٦٦ مليون دولار ، والثالثة حوالى ٤٦٩ مليون دولار ، والرابعة حوالى ٢٤٨ مليون دولار ، ولقد اتفق على دفع هذه المبالغ خلال سبعة عشر عاماً ، وعلى سبع سنوات فترة سماح .

وتم التوقيع أيضاً على اتفاقيات مماثلة لاتفاقيات " نادى باريس " مع الدول التى ليست أعضاء فيه مثل بولندا وتشيكوسلوفاكيا .

كذلك تم التوقيع على اتفاقية إعادة التمويل مع البنوك التجارية الدولية فى ١٠ / ٢ / ١٩٨١ م ، وقد شملت هذه الاتفاقية مستحقات البنوك التجارية الدولية حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٩ م ، وكانت جملة المبالغ المجدولة حوالى ٥٥٤ مليون دولار ، ووفقاً لشروط هذه الاتفاقية فقد تم إعادة جدولة هذه المبالغ لمدة سبع سنوات مع فترة سماح لمدة ثلاث سنوات .

وقد تم تعديل هذه الاتفاقية فى ٥ / ٤ / ١٩٨٣ م ، ٥ / ٤ / ١٩٨٤ م ، بإضافة الفوائد الجارية المستحقة وغير المدفوعة إلى أصل القروض ، مما أدى إلى زيادة المبالغ المجدولة إلى ٦٤٦ مليون دولار فى ٥ / ٤ / ١٩٨٣ م ، وإلى ٦٩٨ مليون دولار فى ٥ / ٤ / ١٩٨٤ م ، وبنفس الشروط السابقة<sup>(٢)</sup> .

(١) - رمزى زكى ، بحث فى ديون مصر الخارجية ( القاهرة : مكتبة مديولى ، ١٩٨٥ ) ، ص ٣٥ .

- رمزى زكى ، حوار حول الدين والاستقلال ( القاهرة : مكتبة مديولى ، ١٩٨٦ ) ، ص ٧٥ .

- رمزى زكى ، أزمة الدين الخارجية : رؤية من العالم الثالث ( القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ ) ، ص ٥٣٩ .

(٢) يسرى محمد جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧ - ٨ .

هذا ، وتجدر الإشارة إلى أن عملية إعادة جدولة ديون السودان الخارجية ، ما هي إلا إجراء مؤقت سرعان ما نتفاهم بعده أزمة هذه الديون .

## النتائج

أسفرت البيانات والمعلومات الواردة في مستهل هذه الدراسة ، عن أن حصاد التجربة فيما يتعلق بأعباء خدمة الدين العام الخارجى فى السودان ، كان أن بلغ متوسط نسبة مدفوعات خدمة الدين العام الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية حوالى ٦.٢٪ ، كما بلغ متوسط معيار معدل خدمة الدين العام الخارجى حوالى ١٠٢.٥٪ ، بينما بلغ متوسط معيار عبء خدمة الدين العام الخارجى على القدرة الذاتية للاقتصاد السودانى على الاستيراد حوالى ٥٠.٤٪ خلال الفترة محل الدراسة .

وتشير البيانات والمعلومات الواردة في مستهل هذه الدراسة ، إلى أن أعباء خدمة الدين العام الخارجى فى السودان ، أصبحت تفتقر الآن نسبياً محسوسة من إجمالى الناتج المحلى ، ومن حصيلة الصادرات ، كما وصل معدل خدمة الدين العام الخارجى فى السودان إلى مستوى حرج ، وكل ذلك يشير بشكل واضح إلى ارتفاع نصيب الأجانب من الناتج المحلى الإجمالى ، ومن الصادرات السودانية التى يكدرح شعب السودان من أجلها .

كما أدى ذلك إلى صعوبة الموازنة بين الاستمرار فى دفع خدمة هذه الديون ، والاستمرار فى تمويل واردات السودان الضرورية .

هذا ، وتجدر الإشارة ، إلى أنه مع النمو الانفجارى فى حجم الديون الخارجية للسودان ، وما واكبه من تشويه واضح فى هيكلها ، فقد تعقدت أيضاً الشروط التى أصبحت تنساب على أساسها القروض من الدول الدائنة إلى السودان .

وهو الأمر ، الذى أدى إلى زيادة أعباء خدمة هذه الديون ، مما شكل صعوبات واضحة أمام السودان فى وفائها بأعباء خدمة هذه الديون الخارجية .

وهذا يعنى أن فرص الاقتراض الدولى الميسر نسبياً أمام السودان ، أصبحت تضيق رويداً ، مما يجعلها عرضة للتورط فى المزيد من القروض قصيرة الأجل المرتفعة التكلفة .



وغنى عن البيان ، أنه قد تزايد دور التمويل الأجنبي فى تمويل خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترة موضع الدراسة ، والدلائل تشير إلى أن هذا الوضع سيستمر لفترة طويلة ، بسبب العوامل التى أشرنا إليها آنفاً فى مستهل هذه الدراسة ، وأهمها فجوة الموارد المحلية والتجارة الخارجية فى السودان .

حيث بلغ متوسط نسبة معدل التنمية الراجع للتمويل الأجنبي فى صورة قروض أجنبية ، إلى المعدل العام للتنمية الاقتصادية فى السودان حوالى ٧٨٪ خلال فترة الدراسة. كما أن سياسة الدين العام الخارجى تتناقض تناقضاً جوهرياً مع أولويات توزيع استثمارات خطط التنمية الاقتصادية فى السودان خلال فترة الدراسة.

وهذا يدل على أن التنسيق بين سياسة الدين العام الخارجى وخطط التنمية الاقتصادية فى السودان ، خلال الفترة موضع الدراسة ، كان ضعيفاً وغير مخطط أو مدروس بالدرجة الكافية .

وإذا أضفنا إلى ذلك أن أعباء خدمة الدين العام الخارجى فى السودان ، أصبحت تفرس نسباً محسوسة من الناتج المحلى الإجمالى ، ومن حصيلة الصادرات السودانية ، كما وصل معدل خدمة الدين العام الخارجى فى السودان إلى مستوى حرج .

فمما لاشك فيه ، أن أعباء خدمة الدين العام الخارجى تقف كعقبة رئيسية أمام محاولات التنمية الاقتصادية فى السودان .

وكل ذلك ، قد تزامن مع أخطاء السياسات الاقتصادية المطبقة ( من خلال تطبيق ماسمى بسياسة " الانفتاح الاقتصادى " ) ، وتزايد قوى الاستهلاك المحلى الترفى ، وعدم الاهتمام بتعبئة الفائض الاقتصادى الممكن وتعرض الاقتصاد الرأسمالى الذى يستوعب الشطر الأكبر من صادرات السودان ، لظاهرة التضخم الركودى .

## المقترحات

من المتصور ، أنه فى ضوء الإطار العام الذى حدد لدراسة الأداء الاقتصادى لسياسة الدين العام الخارجى فى السودان ، فإن أهم المقترحات التى نعتقد أن الأخذ بها سوف يسهم فى تحسين الأداء الاقتصادى لهذه السياسة فى السودان ، هى :

أولاً - على المستوى المحلى :

١ - التخلص من الدين العام الخارجى المتراكم :

وفى هذا الصدد ، يجب على المفاوض أن يدافع عن مبدأ إلغاء بعض الديون الخارجية، فى مفاوضات إعادة الجدولة ، وخاصة أن هذا المطلب أصبح من المطالب المشروعة التى تنادى بها مجموعة الدول النامية .

٢ - تقليل الحاجة للاقتراض الخارجى فى المستقبل :

( أ ) ضرورة اتباع سياسة تجارية جادة تعمل على ضغط الواردات الكمالية وغير الضرورية ، ومحاولة الحصول على تيسيرات أكبر لزيادة الصادرات ، وإحكام رقابة الدولة على التجارة الخارجية ، وترشيد استخدام موارد النقد الأجنبى ، والعمل على علاج الاختلال الهيكلى والمزمن فى ميزان المدفوعات السودانى ، وذلك من خلال العمل على تنمية قطاع السلع الوسيطة والقطاع الزراعى .

( ب ) إعادة النظر فى مجمل سياسات ماعرف بسياسة " الانفتاح الاقتصادى " ، ووضع شعار الاعتماد على الذات موضع التطبيق الحقيقى ، من خلال تعبئة الفائض الاقتصادى الممكن ، واستخدامه استخداماً رشيداً ، لدفع عجلات التنمية الاقتصادية للأمام.

( ج ) تعبئة الفائض الاقتصادى الممكن ، ومايستلزم ذلك من سياسات حازمة وملائمة والتخطيط الجيد للاستهلاك ، وتشجيع الادخار ، وترشيد الاستهلاك ، وزيادة مستوى الإنتاجية ، والارتفاع بمعدل الادخار الحدى ، ووضع سياسة ضريبية مناسبة ، وذلك حتى يتمكن السودان من تضييق فجوة الموارد المحلية .

( د ) إعطاء قضية الأمن الغذائى أهمية ارتكازية ، فى عمل السياسة الاقتصادية وذلك من خلال رفع درجة الاكتفاء الذاتى من بعض المحاصيل كالقمح والأرز والسكر .

( هـ ) تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة ، وهى تنمية يجب أن تعتمد على الذات ، وتتوجه للداخل وليس للخارج ، وتهدف إلى تنويع بنى الناتج القومى ، على نحو يؤدى إلى الحد من الاستيراد وتنمية الصادرات وإشباع الحاجات الأساسية للسكان .

( و ) إزالة كافة العقبات أمام خروج السودانيين للعمل بالخارج ، والعمل على جذب مدخراتهم إلى داخل السودان ، بالطرق الرسمية ، من خلال تطوير العمل فى سوق النقد الأجنبى ، وبما يسمح بمنحهم سعرا مجزيا لهذه المدخرات ، والعمل على الاستثمار الجاد لهذه المدخرات بما يتفق وأولويات خطط التنمية الاقتصادية فى السودان ، من خلال سندات للتنمية بالعملات الأجنبية ، والأفضل تحويل سعر فائدة هذه السندات إلى أرباح ، ومن خلال إقامة وعاء ادخارى لاستثمار هذه المدخرات .

( ز ) ضرورة الاهتمام بميزانية النقد الأجنبى ، ويجب أن توضع هذه الميزانية لعدة سنوات مقبلة فى شكل ميزانيات مستقلة لكل سنة ، ومن الواجب أيضاً أن تتخذ الدولة الإجراءات القانونية والإدارية والتنظيمية التى تكفل ضمان تنفيذ هذه الميزانية .

( ح ) ضرورة توحيد إدارة الدين العام الخارجى ، وذلك بإنشاء هيئة مركزية لمراقبة الديون ، وتتركز فيها كافة المعلومات المتعلقة بالمديونية ، ولايجوز التعاقد على ديون أخرى جديدة إلا بالرجوع إلى هذه الهيئة التى يجب أن تسترشد بمعايير عملية محدودة تستهدف رفع فاعلية القروض الخارجية إلى أعلى درجة ممكنة ، وتراعى الحد الأقصى المسموح به للمديونية الخارجية .

## ٢ - وضع سياسة رشيدة للاقتراض الخارجى :

( أ ) يجب أن تهدف سياسة الاقتراض الخارجى إلى تنويع مصادر الاقتراض من العالم الخارجى ، ويجب أن يكون المعيار هو أفضل الشروط المقدمة .

( ب ) أن القروض الجديدة يفضل ألا تكون مقيدة باستخدامات معينة ، بحيث يمكن إستخدامها وفقاً لأولويات التنمية الاقتصادية .

( ج ) يجب ألا تستخدم القروض الجديدة فى تمويل الاستهلاك ، وإنما يجب استخدامها فى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومى .

( د ) يجب ألا تلجأ الدولة إلى الديون الخارجية القصيرة الأجل ، إلا فى أضيق الحدود وعند الضرورة ، لأنها ذات تكلفة عالية ، كما أن هذه القروض يجب ألا تستخدم فى تمويل استثمارات طويلة الأجل ، حتى لا يحدث تناقض بين مواعيد السداد ، وبدء ظهور الإنتاج من المشروعات الاستثمارية الجديدة .

(هـ) يجب ألا تقل فترة السماح عن فترة تفريخ الاستثمار ، حتى لاتأني مواعيد السداد في أوقات غير ملائمة ، لاتكون فيها المشروعات الجديدة قد بدأت في الإنتاج .

( و ) عند الحصول على أى قرض أجنبى ، أن يتم فى ضوء دراسة دقيقة لتكلفته ومدته وعائده ، وهنا أشير إلى أن بعض الدراسات ترى أنه مالم تكن فوائد القروض أقل من معدلات التنمية ، فإن التأثير النهائى لها هو إنقاص رأس مال الدولة المقترضة ، عما كان يمكن تحقيقه بدون اقتراض .

### ثانياً - على المستوى العربى :

١ - زيادة فاعلية دور صندوق النقد العربى .

٢ - تطوير الأسواق المالية العربية .

٣ - زيادة دور المشروعات العربية المشتركة .

### ثالثاً - على المستوى الدولى :

١ - خلق الإطار الدولى الملائم لزيادة موارد الدول المدينة من النقد الأجنبى وذلك من

خلال :

( أ ) زيادة حصيلة الصادرات من المنتجات الأولية والسلع التى تنتجها الدول المدينة : وذلك من خلال تطوير الاتفاقيات السلعية الدولية ، وتدعيم وتوسيع نطاق اتحادات منتجى المواد الأولية ، وإزالة العقبات التى تعترض سبيل الصادرات للدول المدينة إلى الدول المتقدمة .

( ب ) زيادة نقل الموارد الأجنبية الميسرة للدول المدينة .

٢ - التخفيف من العبء الراهن للمديونية الخارجية :

( أ ) إلغاء بعض الديون الخارجية .

( ب ) نحو شروط أفضل لإعادة جدولة الديون الخارجية ، وذلك من خلال وجود قواعد عامة لإعادة الجدولة ، وإطالة فترة التجميد ، وعدم ارتباط إعادة الجدولة بأى تدخل فى السياسات الاقتصادية الداخلية للدولة المدينة ، وإلغاء سعر فائدة التأخير .

## المراجع

أولاً - المراجع العربية :

- رمزي زكي : أزمة الديون الخارجية : رؤية من العالم الثالث. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨ .

\_\_\_\_\_ : الديون والتنمية . القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥ .

\_\_\_\_\_ : بحوث في ديون مصر الخارجية . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٥ .

\_\_\_\_\_ : حوار حول الديون والاستقلال . القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٦ .

- عباس عبد العال : تاريخ المساعدات الأجنبية للسودان ، ورقة مقدمة لمؤتمر أركويت العاشر . الخرطوم : جامعة الخرطوم ، ١٩٨٥ .

- فوزي وصفي : " التمويل الخارجي " ، ورقة مقدمة للمؤتمر الاقتصادي القومي الأول ، مجلد السياسات الاقتصادية . الخرطوم : ديسمبر ١٩٨٢ .

- محمد زكي شافعي : مشاكل البلاد المنتجة للمواد الأولية . القاهرة : معهد الدراسات المصرفية ، ١٩٦٤ .

- يسرى محمد جبر : العون الأجنبي والتنمية الاقتصادية في السودان . الخرطوم : بنك فيصل الإسلامي ، ١٩٨٤ .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

- Adler, J. "A Conceptual Approach to the Analysis of External Debt of the Developing Countries", World Bank Staff Working Paper, No. 421, Washington: October 1980.

- Bank of Sudan, Annual Report, ( Various Issues ).

- Gershon, F. " Economic Growth, Foreign Loans and Debt Servicing Capacity of Developing Countries", Journal of Development Studies, Vol. 16. April 1980.

- ..... "Projecting Debt Servicing Capacity of Developing Countries", Journal of Financial and Quantitative Analysis, Vol. 16. December 1981.

- **Homi, H.K.** " On Structural Change and Debt Service Capacity", World Bank Domestic Finance Study. No. 74, August 1981.
- **Jonhan, E.** " Poor Country Borrowing in Private Financial Markets", Princeton Studies in International Finance. No. 47, International Finance Section, June 1981.
- **Katz, M.** " The cost of Borrowing, the Terms of Trade, and the Determination of External Debt", Oxford Economic Papers, Vol. 34. July 1982.
- **Pierre, D.** " Describing External Debt Situation " , I.M.F. Staff Papers, Vol. 22. March 1975.
- **Radan, R.** International Aid For Underdeveloped Countries. U.S.A. : Oxford University Press, 1969.
- **Singer, H.W.** " Problem of Industrialization of Under Developing Countries", International Social Science Bulletin, Vol. VI. No. 2, 1954.
- **Sudan Government** : Ministry of Finance and National Economy, Economic Survey, ( Various Issues ).
- **Strout, B.S.** " Foreign Assistance and Economic Development", American Economic Review, Vol. 3. No. 4, July 1976.
- **Sweezy, P.M.** " Multinational Corporations and Banks", in Monthly Review, Vol. 29. No. 8, Jan. 1978.
- **World Bank.** World Development Report, ( Various Issues).

